

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٦

بالفروع عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم  
ابتهاجا بالعيد الرابع عشر لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين  
المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية  
والقوانين المعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - معنى عن باقي العقوبة المحكوم بها قبل ٢٣ من يوليو  
سنة ١٩٦٦ متى كان المحكوم عليهم قد أمضوا في السجن حتى ذلك التاريخ  
نصف مدة العقوبة على الأقل .

ولا يجوز أن تزيد مدة مراقبة الشرطة بالنسبة إلى المحكوم عليهم  
المذكورين على خمس سنوات أو على المدة التي يشملها العفو بمقتضى هذا  
القرار أيهما أقل .

مادة ٢ - معنى عن باقي العقوبة بالنسبة إلى المحكوم عليهم بالأشغال  
الشاقة المؤبدة إذا بلغت المدة من بدء التنفيذ عليهم حتى يوم ٣١ من ديسمبر  
سنة ١٩٦٦ خمس عشرة سنة على الأقل .

ويوضع المعنى عنهم تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات .

مادة ٣ - يشترط للعفو بمقتضى هذا القرار أن يكون سلوك المحكوم  
عليه أثناء وجوده في السجن داعيا إلى الثقة بتقويم نفسه وألا يكون  
في الإفراج عنه خطر على الأمن العام .

ويتم الإفراج عن يشملهم هذا العفو يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٦

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر سنة ١٣٨٦ (٢٣ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تجدد إطارة الأستاذ إمام أحمد الحيلة ، المستشار المساعد  
بمجلس الدولة ، للعمل رئيسا للقسم القانوني بمؤسسة التنمية الصناعية بالملكية  
الليبية لمدة سنتين تبدأ من ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٦ التاريخ التالي لانتها مدة  
إعارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره ،  
على أن يعامل ماليا طبقا لنصر البند الأول من القواعد المالية للوظفين  
المعارين التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس  
سنة ١٩٥٥

مادة ٢ - تجدد إطارة الأستاذ دريد عثمان على فراج ، المستشار المساعد  
بمجلس الدولة ، للعمل بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء بدولة الكويت  
لمدة سنة تبدأ من أول يولييه سنة ١٩٦٦ التاريخ التالي لانتها مدة إعارته  
السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره ، على أن  
يعامل ماليا طبقا لنصر البند السابع من القواعد المالية للوظفين المعارين التي  
وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٣ - تجدد إطارة الأستاذ مصطفى توفيق الكاشف ، النائب بمجلس  
الدولة للعمل بالحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨  
لسنة ١٩٦١ لمدة سنة تبدأ من أول مايو سنة ١٩٦٦ التاريخ التالي لانتها مدة  
إعارته السابقة .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ صفر سنة ١٣٨٦ (٢٣ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر